



"الأمير عبد القادر الجزائري والمخططات الاستعمارية لاحتلال بلاد الشام"

- وجه آخر للمقاومة -

(1855-1883)

"Emir Abdel kader Al-Jazairi and the colonial plans to occupy the Levant"

- Another face of resistance -

(1855-1883)

د/ة إسمي مهيبيل

قسم التاريخ، جامعة الجزائر2، isma.mehibel@univ-alger2.dz

تاريخ الاستلام: 2023/09/14 تاريخ القبول: 2024/10/28 تاريخ النشر: 2024/12/29

Abstract:

Emir Abdel kader Al-Jazairi lived for nearly twenty-eight years in the Levant, during which this region was rife with events, attracted by currents, and lurked by the great powers with their plans aimed at control and colonization.

These bad events were credited with revealing to us another side of Emir Abdelkader Al-Jazairi in the Levant, which we see - from our point of view - as

“another side of resistance.” The circumstances of the era and the region required that it differ from the armed military resistance that the Emir had led in Algeria. But it is no more than a continuation - in a new form - of his character of resistance to the forces of colonialism and foreign hegemony over the countries of the Arab and Islamic world, of which his country, Algeria, was - in his view - only a part.

المؤلف المرسل: اسمى مهيبيل.

isma.mehibel@univ-alger2.dz

Keywords: Emir Abdul Qadir Al-Jazairi; levant; colonialism ; France ; Sedition 1860 ; De Beaufort's campaign ; Russian- Ottoman War 1877; Movement of Alwujaha' alshamiyin.

الملخص:

عاش الأمير عبد القادر الجزائري ما يناهز الثمانية والعشرين عاما في بلاد الشام، كانت خلالها هذه المنطقة تموج بالأحداث وتتجاذبها التيارات وتترصد بها القوى العظمى بمخططاتها الرامية للسيطرة والاستعمار. وكانت فرنسا وبريطانيا أكثر الدول الاستعمارية تنافسا في المشرق العربي، في وقت لم يكن يخفى فيه على أحد سواء في الداخل أو في الخارج مدى الضعف الذي أصاب الدولة العثمانية، التي كانت تنافح للاحتفاظ بممتلكاتها، بل وللحفاظ على وجودها أحيانا في ظل اشتداد صراع المسألة الشرقية.



لقد كان الفضل لهذه الأحداث السيئة في أن تكشف لنا عن وجه آخر للأمير عبد القادر الجزائري في بلاد الشام، والذي نراه - من وجهة نظرنا- "وجهها آخر للمقاومة"، اقتضت ظروف العصر والمنطقة أن يختلف عن المقاومة العسكرية المسلحة التي كان الأمير قد قادها في الجزائر. ولكنه لا يخرج عن كونه استمرارا - بشكل جديد- لشخصيته المقاومة لقوى الاستعمار والهيمنة الأجنبية على أقطار الوطن العربي والإسلامي الذي لم تكن بلاده الجزائر- في نظره- سوى جزءاً منه. وهو ما ستحاول هذه الدراسة التدليل عليه.

الكلمات المفتاحية: الأمير عبد القادر الجزائري ؛ بلاد الشام ؛ الاستعمار ؛ فرنسا ؛ فتنة 1860 ؛ حملة دي بوفور ؛ الحرب الروسية-العثمانية 1877م ؛ حركة الوجهاء الشاميين.

1. مقدمة:

مرت الدولة العثمانية خلال ما يقرب من ثلاثة عقود عاشها الأمير عبد القادر الجزائري في دمشق بحروب وأزمات كادت تعصف بها، ولم تكن بلاد الشام بمعزل عنها، بل كانت محورا للصراع الذي كان دائرا بين الدولة العثمانية والدول الأوروبية الطامعة فيها. كما لم يكن بإمكان شخصية كالأمير عبد القادر الجزائري أن تمر بالأحداث الجسيمة التي شهدتها بلاد الشام وقتئذ بدون أن تضع بصمتها على الأحداث، لا سيما عندما يتعلق الأمر بمشاريع الدول الاستعمارية لاحتلال بلاد الشام. والتي لم يتوانى أصحابها - في بعض الأحيان - عن وضع الأمير نفسه ضمن مخططاتهم ومحاولة إقحامه فيها.

برزت المخططات الاستعمارية لاحتلال بلاد الشام بشكل مهم في ثلاث مناسبات هي:

- 1- إبان فتنة 1860م، وذلك عندما اتخذت فرنسا من أحداثها ذريعة لإرسال أسطولها لاحتلال بلاد الشام باسم حماية الأقليات المسيحية في الشرق.
- 2- عندما بُدئ العمل في تنفيذ مشروع الإمبراطور نابوليون الثالث القاضي بإنشاء مملكة عربية في بلاد الشام تحت الحماية الفرنسية، والذي مثل الهدف الحقيقي للحملة الفرنسية المرسله عقب حوادث الستين تحت غطاء حماية المسيحيين.
- 3- إبان الحرب الروسية - العثمانية لسنة 1877- 1878م. والتي كادت تعصف بالدولة العثمانية. وعلى الرغم من أن رعى هذه الحرب دارت في البلقان¹، إلا أن الهزيمة المنكرة التي منيت بها الدولة العثمانية أمام روسيا وقتئذ كانت تنذر بخطر داهم على جميع ممتلكاتها، بما في ذلك أملاكها في بلاد الشام.

2. دوره في تجنب بلاد الشام خطر الاحتلال الأجنبي سنة 1860م:

شهدت بلاد الشام خلال فترة إقامة الأمير عبد القادر في دمشق فتنة طائفية لم يسبق لها مثيل²، وكان ذلك في سنة 1860 حين قام الدروز ضد المسيحيين، وكان انطلاق الحوادث من لبنان ثم انتشرت بسرعة لتشمل مختلف مناطق بلاد الشام بما في ذلك دمشق.

سعى الأمير عبد القادر منذ سماعه أخبار الفتنة في لبنان لمنع وصولها إلى دمشق، ومن ثم حمل على عاتقه واجب إنقاذ المسيحيين وحمايتهم بعد أن استفحلت الفتنة ووصلت أحداثها إلى دمشق، فكان من جملة ما قام به ما يلي:

- مراسلة قادة الدروز في لبنان وحواران (جنوبي سوريا) قبل وصول الأحداث إلى دمشق، ودعوتهم للتعقل وقراءة العواقب بحكمة، مبينا لهم خشيته



من أن تؤدي تصرفات طائشة كالتي أخذ بعض فرسان الدروز القيام بها في ضواحي دمشق إلى نتائج جسيمة تقع مسئوليتها على عاتقهم⁽³⁾.

- الاتصال بأعيان مدينة دمشق ووجهاء القرى المجاورة لها وحضهم على السلام وترك المسيحيين وشأنهم، وذلك لحرمة قتلهم شرعا، ولتجنب العواقب الوخيمة التي ستنتج عن ذلك⁽⁴⁾.

- عقد ندوات علمية في الجامع الأموي وفي دار الحديث النووي وفي بيته، حث فيها الناس على التبصر وتجنب الصدام بين الطوائف⁽⁵⁾.

- الاجتماع بوالي دمشق أحمد باشا⁽⁶⁾، حيث طلب منه تزويد الجزائريين الذين تحت إمرته بالسلح، فبعث له الوالي كمية منه، ولكنه لم يمنحهم أية رخصة لاستعماله⁽⁷⁾.

- التقدم إلى القنصلية الفرنسية في دمشق عارضا عليها تأمين السلاح لألف جزائري من أتباعه⁽⁸⁾ للمشاركة في حماية المسيحيين⁽⁹⁾.

- شراء السلاح من البدو ومن أهل حوران، وتسليم رجاله رخصاً باستعماله موقعة باسمه⁽¹⁰⁾.

- بث رجاله الجزائريين في مختلف أنحاء دمشق للبحث عن المسيحيين وحمايتهم من القتل، فكانوا يجمعونهم ويسيروهم بهم في شكل تربيعات مستطيلة لحمايتهم في الطريق إلى بيت الأمير⁽¹¹⁾.

- التكفل بإطعام المسيحيين الذين غصت بهم داره من ماله الخاص، والعمل على مواساتهم وتهدئة روعهم⁽¹²⁾.

- التقدم بطلب إلى والي دمشق بالسماح له بأن يتخذ من قلعة دمشق مأوى للمسيحيين، بعد أن أصبح بيته غير قادر على استيعابهم فحصل على موافقة الوالي، وصار كلما وصلت إليه مجموعة من المسيحيين أرسلهم إلى القلعة التي وضع على بابها حامية من رجاله.

- التكفل بالإنفاق على المسيحيين في القلعة كما في بيته، حيث كان رجاله ينقلونهم إلى القلعة ثم يرسلون إليهم ما يلزمهم من المؤن⁽¹³⁾.

- حماية القناصل الأوروبيين الذين التجأوا إلى منزل الأمير منذ اليوم الأول للفتنة¹⁴. وكذلك حوى الرهبان والراهبات¹⁵.

تمكن الأمير من إنقاذ خمسة عشر ألف مسيحي⁽¹⁶⁾، ولم يكن الدافع الديني والإنساني فقط هو ما حمل الأمير على بذل كل تلك الجهود لإنقاذ المسيحيين وإخماد نار الفتنة¹⁷، فقد أدرك بفطنته وحكمته السياسية خطر تلك الحوادث على وحدة بلاد الشام واستقلالها، وأيقن أن الدول الأوروبية لن تقف مكتوفة الأيدي إزاء أعمال القتل التي تعرض إليها المسيحيون، وأنها لن تفوت هذه الفرصة لتنفيذ مخططاتها للسيطرة على بلاد الشام واحتلالها بذريعة حماية المسيحيين. ويمكننا إقامة الدليل على ذلك، فحين غصت دار الأمير بالمسيحيين، وتجمع حولها الثائرون يصرخون طالبين منه تسليمهم⁽¹⁸⁾، خرج إليهم وخاطبهم بقوله:

" انتهوا لما سوف تعملون، بإمكانكم إلحاق العار بالإسلام، بإمكانكم أن تضيعوا أنفسكم ومدينتكم، إن أوروبا لن تكون عديمة الإحساس إزاء الآلام التي سوف



تسببونها للمسيحيين، فكروا ! لا تؤدوا إلى قيام أسقف في جامعكم الكبير (يقصد الجامع الأموي) " (19).

كما خاطبهم أيضا بقوله: " إن الفرنجة ما زالوا سيحولون مساجدكم إلى كنائس " (20)، وهو ما يدل على أن الأمير كان يخشى أن يصيب بلاد الشام ما أصاب بلاده الجزائر التي تعرضت لغزو ديني وحضاري وحُولت مساجدها إلى كنائس، ففي مدينة معسكر عاصمة الأمير التي كانت تضم ثلاثة مساجد رئيسية، لم يبق منها سوى مسجد واحد، بعد أن حول مسجد الأمير نفسه إلى مستودع للتجهيزات العسكرية، بينما حول الآخر إلى كنيسة كاثوليكية (21).

وهكذا فإن الدافع الحقيقي لموقف الأمير في فتنة 1860، يكمن في أنه خشي أن يثير الاعتداء على المسيحيين تدخلا أوروبيا واحتلالا لسوريا. ويرجع كومنز ذلك إلى كون تحديات أقل شأنًا لحساسيات الأوروبيين أدت إلى الغزو الفرنسي للجزائر (22).

لقد أشار كومنز إلى حادثة المروحة التي لم تكن سببا حقيقيا للغزو الفرنسي للجزائر، بقدر ما كانت ذريعة لذلك الغزو، وقد أدرك الأمير عبد القادر أن الأمر قد يتكرر في سوريا، فأراد بموقفه أن يحرم الدول الأوروبية من كل ذريعة للتدخل هناك، وهو ما يؤكد التحذير الذي كان الأمير قد وجهه للثائرين في أثناء الفتنة حين حذرهم أنهم إن لم يتوقفوا عن الفتك بالمسيحيين فإن الفرنسيين سوف يأتون ويحولون مساجدهم إلى كنائس.

ولم يمض وقت طويل حتى تأكدت تنبؤات الأمير، حيث قررت الدول الأوروبية - التي اطلعت على أخبار المجازر في بلاد الشام- عقد مؤتمر دولي للنظر في أمر المذابح، وعقد المؤتمر فعلا في باريس يوم 3 أوت 1860، وحضره ممثلو كل من بريطانيا

وفرنسا والنمسا وبروسيا وروسيا والدولة العثمانية، وقد استقر رأي المؤتمرين على قرارين هما:

1- إرسال جيش أوروبي لإعادة الأمن وإيقاف المجازر في بلاد الشام برئاسة فرنسا.

2- تعهد وكلاء الدول بعدم استغلال الحملة للحصول على امتيازات ومناطق نفوذ لها في بلاد الشام⁽²³⁾.

وهكذا وجدت فرنسا أن الفرصة قد سنحت لها للتدخل في سوريا، وهي الفرصة التي طالما ترقبها، فتمّ تجهيز حملة فرنسية، أظهرت وكأنها حملة فرنسية - أوروبية، وأن دوافعها إنسانية، وتألّفت من قطع أساطيل حربية ومن إثني عشر ألف جندي بقيادة الجنرال الفرنسي دي بوفور دوهتبول Général de Beaufort (d'Hautpaul)⁽²⁴⁾ (25).

وصلت الحملة الفرنسية إلى بيروت، لكنها لم تحقق أهدافها، ويعود الفضل في ذلك بشكل أساسي إلى:

1- الدور الذي قام به الأمير عبد القادر في إنقاذ المسيحيين وحمايتهم بالشكل الذي حفظ سلطة السلطان في سوريا. وهو الدور الذي جعل السلطان العثماني ينعم عليه بالنيشان المجيدي من الدرجة الأولى⁽²⁶⁾، في حين أعدم الوالي أحمد باشا رميا بالرصاص في دمشق لدوره السلبي خلال الأحداث⁽²⁷⁾.

2- الاجراءات التي اتخذتها الدولة العثمانية، ففي الوقت الذي كانت فيه الاستعدادات قائمة في باريس ومارسيليا لتجهيز الحملة، قامت الدولة العثمانية بإيفاد وزير خارجيتها فؤاد باشا⁽²⁸⁾ إلى سوريا، مزودا من السلطان بصلاحيات غير محدودة، لإنقاذ سلطة السلطان في سوريا



والاحتفاظ بها في حوزة الباب العالي، فقد كان فؤاد باشا من أكفأ رجال الدولة العثمانية، وأقدرهم على درء هذا الخطر، لسعة اطلاعه على أهداف السياسة الأوروبية في المشرق⁽²⁹⁾.

كان على فؤاد باشا أن يسحب البساط من تحت أقدام الحملة الفرنسية، ويحرمها من كل ذريعة للبقاء في بيروت، والتغلغل في سوريا الداخلية، وذلك بأن يسوي الأمور ويهدئ الأحوال فيحول دون التقدم الفرنسي باتجاه دمشق⁽³⁰⁾.

تمكن فؤاد باشا من إيجاد تسوية وُزعت فيها المسؤولية بصورة عادلة وسريعة، وأرضى المسيحيين⁽³¹⁾ للحيلولة دون التدخل الفرنسي في بلاد الشام باسم "العالم المسيحي الشرقي"

وهكذا فحين وصلت حملة الجنرال دي بوفور إلى بيروت، لم تجد ما يدعو إلى تدخلها، لأن فؤاد باشا كان قد أنهى كل شيء، وأعاد الأمور إلى نصابها⁽³²⁾. وقد أكد الأمير عبد القادر بنفسه على الدور الجوهري الذي أداه فؤاد باشا، ففي رسالة شكر أرسلها إلى السلطان العثماني ردا على إنعامه عليه بالنيشان المجيدي من الدرجة الأولى اعتبر الأمير أن الفضل الأكبر إنما يعود إلى فؤاد باشا الذي « قدم دمشق وهي تفور بالمرجل وأرجاؤها من الفساد تكاد تزلزل ... وأظهر عدل أمير المؤمنين للحاضر والباد، فأرضى بذلك كافة الملل من العباد، وطهر ذيل الشريعة الغرا مما توهمه أهل الافتراء، واقتص من الأقوياء للضعفاء فأكسب الدولة العلية دعاءً زايدا وشرفا »⁽³³⁾.

3. دور الأمير في إفشال الحملة الفرنسية ومشروع نابوليون الثالث⁽³⁴⁾ لاحتلال بلاد الشام:

كان حلم السيطرة على مصر وبلاد الشام واحدا من أهم أهداف السياسة الفرنسية في الشرق، ولا سيما منذ أقدم نابوليون بونايرت على غزو مصر سنة 1798م وعكا سنة 1799م ، بيد أن المنافسة الشديدة التي لقيتها فرنسا من إنجلترا للاستحواذ على هذه المنطقة الاستراتيجية التي تقع في قلب طريق مواصلات إنجلترا نحو مستعمراتها في الشرق، جعلت هذا الهدف صعب المنال، وزادت تعقيدات المسألة الشرقية والتدخل الروسي المستمر للقضاء على الدولة العثمانية وتحقيق أهداف روسيا في البلقان والمضائق واسطنبول، من التزام كل من فرنسا وإنجلترا بمبدأ تمامية أملاك الدولة العثمانية حفاظا على ميزان القوى في أوروبا، وقطعا للطريق أمام الروس لتحقيق أهدافهم بالوصول إلى المياه الدافئة.

ولذلك فلا عجب أن تطورات المسألة الشرقية قد أجبرت فرنسا الطامعة في بلاد الشام على التدخل في حرب القرم بين الدولة العثمانية وروسيا (1853-1856) إلى جانب الدولة العثمانية، وكذلك فعلت إنجلترا، إذ لم يكن ذلك إلا حفاظا على مصالحهما في الدولة العثمانية. ولكن فرنسا ظلت تتحين الفرصة المناسبة لتحقيق أطماعها الاستعمارية في بلاد الشام، وهي الفرصة التي اعتقد الإمبراطور نابوليون الثالث أنها باتت سانحة إثر نشوب فتنة 1860 في بلاد الشام، وكان قد مهد لها منذ قام بإطلاق سراح الأمير عبد القادر الجزائري من الأسر سنة 1852م، حيث راودته فكرة استغلال نسب الأمير ومركزه الديني والعلمي وسيرته الجهادية بالشكل الذي يضمن بسط النفوذ الفرنسي على بلاد الشام من دون إثارة حفيظة العرب من جهة ، وبطريقة مراوغة لمنافسهم الانجليز من جهة أخرى.

فمنذ أطلق سراح الأمير عبد القادر من الأسر سنة 1852، كان الإمبراطور

نابوليون الثالث يحلم بسلخ بلاد الشام عن الدولة العثمانية، وإقامة مملكة عربية فيها يكون الأمير عبد القادر الجزائري رئيسا لها⁽³⁵⁾. وذلك لتحقيق الأهداف

التالية:



1- تحويل البحر المتوسط إلى بحيرة فرنسية.

2- خلق حليف قوي لفرنسا في الشرق الأدنى يُسهّل المساعي الفرنسية لشق قناة السويس، ويخدم المصالح الفرنسية الاستراتيجية في البحر المتوسط وطريق الهند. ويؤمن أسواق واسعة لتجارة فرنسا وصناعاتها. ويضمن التحكم الفرنسي بطرق المنطقة⁽³⁶⁾.

ثم أعطت أحداث فتنة 1860 في بلاد الشام للإمبراطور نابوليون الفرصة التي كان ينشدها للتدخل في شؤون الدولة العثمانية، التي أصبحت محل محاكمة أيضا⁽³⁷⁾. والبدء في تنفيذ مشروعه الذي أضحت الحاجة إلى تنفيذه أكثر إلحاحا من ذي قبل، وذلك ل:

1- ملء الفراغ الناجم عن ضعف سلطة السلطان في سوريا⁽³⁸⁾.

2- الاعتماد على شخصية قوية كالأمير عبد القادر لضبط القبائل العربية في بلاد الشام، التي برهنت حوادث الفتنة على ضعف السيطرة العثمانية عليها⁽³⁹⁾.

وهكذا فإنه كما كان متوقعا من الأمير عبد القادر، لم تكن الأسباب الدينية للحملة سوى ذريعة للتدخل الفرنسي في بلاد الشام، فالجنرال دي بوفور دوهتبول الذي وإن كان قد تلقى تعليمات بخصوص الحملة في 2 أوت 1860م، أكدت فقط على المهمة الإصلاحية للحملة المتمثلة في التدخل لحماية مسيحي المشرق⁽⁴⁰⁾. فإنه لم يرد لها ذكر في الوثائق الرسمية، التي أكدت فقط على تحقيق الغايات

الاقتصادية والسياسية لفرنسا عن طريق إنشاء إمبراطورية عربية برئاسة الأمير عبد القادر الجزائري⁽⁴¹⁾.

وصلت حملة دي بوفور إلى بيروت يوم 26 أوت 1860، وحين اجتمع هذا الأخير بفؤاد باشا طلب منه الموافقة على تقدم الحملة إلى الداخل، فأجابه فؤاد باشا أنه "لا حاجة بعد اليوم لمثل هذا التقدم لأن الأمن بات مستتباً لا في دمشق وحدها بل في جميع الأنحاء السورية، فعدالة السلطان قطعت دابر الإجرام"⁽⁴²⁾. وقد أدرك الجنرال دي بوفور بعد وقوفه على إجراءات فؤاد باشا في دمشق، أن هدف الحملة قد أصبح صعباً، وأن الوزير العثماني تَمَكَّن بدعائه من تدبر الأمور، وعرقلة طريق الحملة⁽⁴³⁾.

بيد أن الجنرال دي بوفور رفض عودة الحملة قبل أن تحقق أهدافها، فأرسل إلى الأمير عبد القادر رسولا يطلب مقابلته سرا في 23 أكتوبر 1860م، ولكن الأمير لم يلبِ دعوته متذرعاً بمرضه⁽⁴⁴⁾.

بينما ذكر محمد ابن الأمير أن دي بوفور أرسل إلى والده، وأبلغه أنه قرر ضرب دمشق بالقنابل، وطلب منه الخروج منها مع ذويه حتى لا يصيبه أذى، فبعث إليه الأمير يطلب مقابلته في البقاع في قرية "قب الياس" وذهب الأمير لمقابلة دي بوفور سرا، بعد أن أعلن أنه متوجه إلى أرضه في الأشرافية⁽⁴⁵⁾، فطلب منه العدول عن فكرته، وأوضح له مغبة ما سيقدم عليه، ولكن الجنرال أصر على موقفه، فهدده الأمير حتى أثناه عن عزمه⁽⁴⁶⁾.

وفي كتاب السياسة الدولية في الشرق الأوسط رواية أخرى تنص على أن دي بوفور حاول الاتصال بالأمير عبد القادر ليشاوره في الأمر، فوجد أبواب دمشق مقفلة في وجهه، كما أن الأمير من جهته لم يحاول الاتصال به⁽⁴⁷⁾.



ومهما يكن الأمر فالنتيجة واحدة، وهي أن الأمير لم يكن ليرض بأن يكون أداة في يد الفرنسيين يحققون بواسطته أهدافهم، وأكد تقرير للقنصل البريطاني في دمشق إلى وزير خارجيته بتاريخ 8 أوت 1860، رفض الأمير التام لفكرة تنصيبه على رأس إمبراطورية عربية في سوريا، حيث كتب القنصل أنه عندما قابل الأمير وذكر له أن "اسمه ورد في بعض الصحف الأوروبية بمناسبة البحث عن حلول لتنظيم الحكومة المقبلة في سوريا قال : إنه يستبعد وجود هذه الفكرة، وأنه شخصياً لا يقبل بالمنصب مهما كانت الاعتبارات، ويضيف بأنه على كل حال لم يحدثه أحد بهذا الشأن"⁽⁴⁸⁾.

وسواء كانت هذه هي الحقيقة، أم أن الأمير أنكر أمام القنصل البريطاني معرفته بمشروع المملكة العربية، فالنتيجة لا تختلف عن سابقها، وهي أن الأمير لم يوافق على المشروع، ولم يرغب في أن يؤدي دوراً سياسياً لمصلحة الفرنسيين. لذلك قرر الأمير في هذه الفترة قضاء موسمين من مواسم الحج في الحجاز، حيث كرس نفسه للعبادة، وقد يكون قصد بذلك مواجهة الضغوط عليه، بالانصراف إلى الصلاة والذكر وقراءة كتب التصوف وممارسته والتأليف فيه⁽⁴⁹⁾.

غير أن الإمبراطور نابليون الثالث ظل حتى سنة 1865م يحلم بفكرة مملكة عربية برئاسة الأمير في سوريا أو بتنصيبه " نائب ملك " عليها على غرار محمد علي باشا في مصر، ففي هذه السنة زار الأمير باريس، وخلال هذه الزيارة قام الإمبراطور نابليون مرة أخرى بتكليف جنرال يدعى فلوري (Général Fleury) بتقدير مدى

استعداد الأمير ليكون ملكاً على دولة عربية مستقلة في سوريا، فكان رد الأمير كما يلي:

"حَارِبْتُ فرنسا لمدة خمسة عشر سنة لإيماني أن تلك كانت إرادة الله لتحقيق الحرية لأبناء بلدي، والشرف لديننا، وعندما شاهدت التعب على رفاقي، ورفض القبائل العربية اتباعي، ورغبة المغرب في تسليمي للفرنسيين، أدركت أن مهمتي قد انتهت، وأن الله يأمرني بوضع السلاح فقممت بالخضوع لأمره، وقررت أن أمضي ما تبقى من حياتي في الصلاة والدراسات الدينية"⁽⁵⁰⁾.

وبذلك رفض الأمير مشروع المملكة العربية في سنة 1865، وكان قد رفضه من قبل في سنة 1860. وإذا كانت فرنسا قد زودته بالمال والسلاح كنمهيذ لمشروع المملكة العربية، فإن الأمير استلمه واستخدمه في تسليح الطائفة الجزائرية الموالية له، فحمى بذلك المسيحيين من القتل، وأسهم في تجنيب بلاد الشام مغبة الاحتلال الأجنبي، ومن ثم رفض مشروع نابوليون الثالث حينما عُرض عليه. فوضع بحكمته ودهاءه حداً للسياسة العربية لنابليون الرامية لبسط سيطرة فرنسا الاستعمارية على بلاد الشام.

4. تباحثه مع وجهاء بلاد الشام في سبل تجنيبها الاحتلال الأجنبي 1877-

1878م:

في سنة 1877م نشبت الحرب بين الدولة العثمانية وروسيا، وعلى الرغم من أن الحرب شنت في البلقان، فإن أصداءها بلغت سوريا، إذ تمكنت القوات الروسية من احتلال أدرنة⁵¹ ووصلت إلى مشارف اسطنبول⁽⁵²⁾.

ولدت هذه الأوضاع تدمراً وقلقاً في بلاد الشام، وزاد الوضع تأزماً حين وصلت أخبار انتصارات الروس على الدولة العثمانية، فبدأ للشاميين أن بلادهم أصبحت



عرضة للاحتلال الأجنبي، وعلى الرغم من حرصهم على سلامة الدولة العثمانية أمام الخطر الخارجي، فإن شعورهم بعجزها عن حماية بلادهم كان سببا للتفكير في سبيل لإنقاذها من احتلال محتمل من إحدى الدول الأوروبية.⁽⁵³⁾

دفعت هذه الأوضاع بعدد من وجهاء بلاد الشام وعلى رأسهم أحمد الصلح، وهو أحد أبناء أسرة سنية من صيدا والذي كان قد تولى منصبا عاليا في الإدارة العثمانية، إلى تزعم حركة فاعلة تهدف إلى تجنب البلاد خطر التدخل الأجنبي في حال سقطت الدولة العثمانية تحت ضربات الروس.⁽⁵⁴⁾

اجتمع الوجهاء الشاميون وتشاوروا في هذا الأمر، ثم حلوا بدمشق ونزلوا ضيوفاً على الأمير عبد القادر الجزائري في بيته بـ "دُمر" وتباحثوا معه لمدة ثلاثة أيام في وضع البلاد الخطير، وسبل إنقاذها منه.⁽⁵⁵⁾

عقد الوجهاء بعدها اجتماعات سرية بدمشق في بيت السيد حسن تقي الدين الحصني⁽⁵⁶⁾، ويطلق الأستاذ محمد جابر آل صفا في كتابه "تاريخ جبل عامل" على اجتماعات دمشق "مؤتمر دمشق"⁵⁷، فيقول: "لما دارت الدوائر على الدولة العثمانية، وانتصر الروس عليها في تلك الحرب الدامية وكادت القسطنطينية تقع في أيديهم، فكر بعض الأعيان العرب في مصير سوريا، فعقدوا مؤتمر دمشق السري للبحث في هذه الشؤون"⁽⁵⁸⁾.

قرر الوجهاء في هذا المؤتمر العمل على تحقيق استقلال بلاد الشام⁽⁵⁹⁾، وأعلنوا موافقتهم على الاقتراح الذي تقدم به أحمد الصلح، والقاضي بترشيح الأمير عبد القادر الجزائري ليتولى الملك على هذه البلاد، وكلفوا أحمد الصلح بنقل القرار إلى

الأمير، حيث يذكر عادل الصلح أنه "بتكليف من المؤتمر حمل جدي القرار إلى الأمير"⁽⁶⁰⁾. وأكد هذه الرواية صاحب كتاب "تاريخ جبل عامل" حين ذكر أن "المؤتمرين أقروا اختيار الأمير عبد القادر الجزائري أميراً على سوريا، ونقل القرار للأمير، المغفور له أحمد باشا الصلح"⁽⁶¹⁾.

وجد المؤتمرين في دمشق، في الأمير عبد القادر الجزائري، المرشح الأنسب لترأس حركتهم، ويرجع ذلك -حسب رواية عادل الصلح عن والده منح- لشرف نسبه وعلمه ومكارمه، وللمكانة الرفيعة التي كان يحظى بها بين العرب، والتي اكتسبها من إدارة دولة قوية في الجزائر والدفاع عنها ضد الاستعمار الفرنسي.⁽⁶²⁾

نقل أحمد الصلح القرار الذي اتفق عليه الوجهاء في مؤتمر دمشق إلى الأمير عبد القادر في بيته في "دُمر"⁽⁶³⁾، ولكنه ارتأى ضرورة التريث والتبصر قبل اتخاذ أي قرار بهذا الشأن، واشترط الأمير في حال استوجبت تداعيات الحرب البدء في تنفيذ خطة الوجهاء ثلاثة شروط، وهي:

1- أن يظل الارتباط الروحي بين بلاد الشام والخلافة العثمانية قائماً، وأن يبقى الخليفة العثماني خليفة للمسلمين. وقد وافق أكثر أعضاء الحركة على موضوع الخلافة.

2- أن تتم البيعة له من أهل البلاد جميعاً حتى يكرس سلطته، فوافق أعضاء الحركة على هذا الشرط أيضاً وتعهدوا بتنفيذه.⁽⁶⁴⁾

3- تأجيل البت في مدى استقلال بلاد الشام ريثما يتضح الموقف الدولي بما ستسفر عنه الحرب الروسية- العثمانية من نتائج. وعندها يتم البت كالتالي:



أ. العمل على تحقيق الاستقلال التام، وذلك في حال تعرض بلاد الشام لخطر الاحتلال الأجنبي.

ب. العمل على تحقيق الاستقلال الذاتي، بتشكيل إمارة عربية في إطار الخلافة العثمانية، وذلك في حال عدم تعرض بلاد الشام لخطر الاحتلال الأجنبي⁽⁶⁵⁾.

ارتبط مصير حركة الوجهاء الشاميين منذ البداية، بالحرب الروسية - العثمانية وما كانت ستسفر عنه من نتائج، وقد أسفرت هذه الحرب عن عقد معاهدة سان ستيفانو في مارس 1878، وفي هذه المعاهدة جرى تفتيت أملاك الدولة العثمانية في أوروبا، ولكن مؤتمر برلين عدّل من قرارات سان ستيفانو وذلك في 13 جويلية 1878. ورغم أن مؤتمر برلين أسفر عن تنازل الدولة العثمانية عن مساحات واسعة من أملاكها، فقد كانت قراراته أقل وطأة عليها من سابقه، ومن ثم استقرت أوضاع الدولة الخارجية نوعاً ما⁽⁶⁶⁾، وحول السلطان عبد الحميد اهتمامه نحو الداخل، لا سيما بعد ما وصلت إلى مسامعه أخبار حركة الوجهاء، فاتخذت السلطات في سوريا تدابير احترازية، حيث قامت بفرض الإقامة الجبرية على زعماء الحركة، ونفت بعضاً منهم إلى الخارج، وفرضت رقابة شديدة على مؤيديها، ومنعت اجتماع أحمد الصلح بالأمير عبد القادر⁽⁶⁷⁾.

وقد أشار محمد جابر آل صفا إلى مصير حركة الوجهاء بقوله: " ثم تطورت سياسة الدول، فصدت الروس عن الأستانة، وعضدت الدولة العثمانية وحالت دون سقوطها، فتأخر حل المسألة الشرقية، ومن ثم طويت صحيفة المؤتمر"⁽⁶⁸⁾.

ومهما يكن الأمر، فقد كشفت مواقف الأمير – في اعتقادنا- عن وجه آخر للمقاومة في المشرق، وهو ما يتنافى مع الإطار الذي حاول البعض رسم صورة الأمير في المشرق داخله، بما فيهم أقرب الناس إليه وهو ابنه محمد، الذي اعتبر أنه بوصول الأمير عبد القادر إلى دمشق تكون قد بدأت مرحلة جديدة من حياته أطلق عليها اسم "المرحلة العلمية" تميزا لها عن المرحلة السابقة التي قضها الأمير حاملا للواء المقاومة ضد الاستعمار الفرنسي لبلاده، والتي أطلق عليها "المرحلة السيفية".⁽⁶⁹⁾

إن هذه التسمية – وإن كانت صحيحة إلى حد بعيد – إلا أنها أغفلت أدوارا مهمة أداها الأمير عبد القادر أثناء إقامته بدمشق، ومنها: تنبيهه لكل ما من شأنه أن يعرض بلاد الشام لخطر الاحتلال الأجنبي، وبحثه عن السبل الممكنة لإنقاذها من الوقوع فريسة للمخططات الاستعمارية ضدها، بل وانخراطه عمليا في إفشالها.

5.الخاتمة:

وهكذا فعلى الرغم من أن تلك الفترة كانت من بين أسوأ الفترات التي عاشتها بلاد الشام وأكثرها تقهقرا وضعفا، فإن ذلك لم يمنع الأمير من أن يترك بصماته البارزة على سجل تلك الأحداث، بحسب ما يقتضيه الحال وتسمح به ظروف ذلك الزمان.

لم تكن الأدوار التي أداها الأمير عبد القادر الجزائري كمحاولة لإفشال مخططات احتلال بلاد الشام سهلة أو ميسرة، ناهيك عن أنها كانت محفوفة بالمخاطر، ذلك أن السلطات العثمانية ظلت طيلة الفترة التي قضها الأمير في دمشق تظهر نحوه التبجيل والاحترام، مع إيجائها له في الوقت نفسه بأنها لم تكن على استعداد للاعتراف له بأية مكانة أو اعتبار سياسي، فيما عدا بعض الامتيازات الضئيلة التي سمحت له بها، تقديرا منها للمكانة الرفيعة التي كان يحتلها بالفعل في دمشق، بفضل شرف نسبه وعلمه وماضيه المشرف في الجهاد ضد العدوان الأوروبي، وكان



أقصى ما أبدت السلطات العثمانية استعدادها لتقبله – ضمن هذه الحدود- قبولها تدخل الأمير عبد القادر عندها لصالح الطائفة الجزائرية، أو لصالح المستغيثين به من عرب سوريا، والذي لم يكن يتوانى عن إنصافهم إما بنفسه أو بالتدخل لدى الحكومة.

ومهما يكن الأمر فقد زاد الدور الذي أداه الأمير عبد القادر في حوادث الستين من اعتباره وحاشيته لدى السلطات العثمانية في دمشق، حيث منحه السلطان العثماني النيشان المجيدي من الدرجة الأولى تكريماً له، لا سيما وأن المسيحيين الذين قام بإنقاذهم من رعايا الدولة العثمانية.⁽⁷⁰⁾

ولكن الشائعات القائلة بأن فرنسا تسعى إلى جعله حاكماً على مملكة عربية مستقلة في بلاد الشام زاد في إثارة شكوك العثمانيين بشأنه⁽⁷¹⁾، ما جعل السلطات العثمانية وعلى الرغم من الاحترام والتوقير الذي كانت تبديه في تعاملها معه، تنظر إليه بكثير من الريبة والتحفظ. وبسبب هذه الشكوك فقد كان على الأمير في دمشق أن يبرهن للأتراك بأنه لم يكن ينوي الاشتغال بالشؤون السياسية، ولإثبات ذلك كان يقضي أغلب أوقاته في الجوامع أو في حلقاته مع العلماء.

6. قائمة المراجع:

- مقابلة شخصية مع الأميرة بديعة الحسني الجزائري يوم الأحد 14 ديسمبر 2003 بمنزلها بدمشق.
- إتيين برونو، عبد القادر الجزائري، تر: ميشيل خوري، (الجزائر: المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر، 2001).
- آل صفا محمد جابر، تاريخ جبل عامل، (دم: دار متن اللغة، د ت).
- تشرتشل شارل هنري، حياة الأمير عبد القادر، تر: أبو القاسم سعد الله، (تونس: الدار التونسية للنشر، 1974).
- الجزائري بديعة الحسني، وما بدلوا تبديلا، (دمشق، دار الفكر، 2002).
- الجزائري محمد بن عبد القادر، تحفة الزائر في تاريخ الجزائر والأمير عبد القادر، ج (2)، تحق: ممدوح حقي، (بيروت: دار اليقظة العربية، 1964).
- الحسيبي محمد أبو السعود، "منتخبات من مذكرات محمد أبو السعود الحسيبي الدمشقي"، منشورة ضمن كتاب: سهيل زكار، بلاد الشام في القرن التاسع عشر، (دمشق: دار حسان، 1982).
- خوري إميل وعادل إسماعيل، السياسة الدولية في الشرق العربي من سنة 1789 إلى سنة 1958 ج (3). (بيروت: دار النشر للسياسة والتاريخ، 1961).
- سعد الله أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي، ج (5)، (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1998).
- شتبيات فريتز، "تغلغل المفاهيم السياسية الاجتماعية في القرن التاسع عشر، (إسهام في دراسة الوعي السياسي في بلاد الشام)"، المؤتمر الدولي الثاني لتاريخ بلاد الشام، (1939-1516)، (دمشق: جامعة دمشق، 1978).
- الكسرواني أنطون زاهر، "منتخبات من رواية مارونية عن حوادث 1860"، منشورة ضمن كتاب: سهيل زكار، بلاد الشام في القرن التاسع عشر، (دمشق: دار حسان، 1982).



- الصلح عادل، سطور من الرسالة (تاريخ حركة استقلالية قامت في المشرق العربي سنة 1877، بيروت: د ن ، 1966).
- القساطلي نعمان، كتاب الروضة الغناء في دمشق الفيحاء. (دم: مكتبة السائح، 1876).
- كومنز ديفيد دين، الإصلاح الإسلامي (السياسة والتغيير الاجتماعي في سوريا أواخر العهد العثماني، تر: مجيد راضي، (دمشق: دار المدى، 1999).
- لوتسكي فلاديمير، تاريخ الأقطار العربية الحديث، تر: عفيفة البستاني، (موسكو: دار التقدم، 1971).
- مالتسان هاينريش فون، ثلاث سنوات في شمال غربي إفريقيا، ج(2)، (الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1979).
- المدني أحمد توفيق، " الأمير عبد القادر الجزائري وحوادث سوريا المحزنة والدولة العثمانية"، مجلة التاريخ، عدد خاص (الجزائر: النصف الأول من سنة 1983).
- مشاققة ميخائيل، " مشهد العيان بحوادث سوريا ولبنان"، منشور ضمن كتاب: سهيل زكار، بلاد الشام في القرن التاسع عشر، (دمشق: دار حسان، 1982).
- مهيبيل إسمي، الأمير عبد القادر الجزائري في دمشق - نشاطه السياسي والفكري- (1855-1883)، (الجزائر: دار هومة، 2017).
- مؤلف مجهول، حسر اللثام عن نكبات الشام، (مصر: د ن ، 1895)، منشور ضمن كتاب: سهيل زكار، بلاد الشام في القرن التاسع عشر، (دمشق: دار حسان، 1982).
- Ageron Charle-Robert, "Abd el-kader souverain d'un royaume Arabe d'orient" in revue de l'oxidant musulman et de la médéterannée, No (spécial), (1970)
- Marcel, Emerit, "La crise syrienne et L'expansion économique Française en 1860". In: revue historique (n. p): presses universitaires de la france, Avril-Juin 1952).

- **Mémoire du maréchal Mac Mahon, duc de Magenta, Souvenirs d'algerie, (Paris : n.pub, 1932)**
- **Tauber Aliezer , "Le mouvement d'indépendance en syrie", in Revue itinéraires, (Alger : fondation Emir Abdel Kader, No 6 (spéciale), juin 2003)**

7.الهوامش:

(1) البلقان: هي منطقة جنوب شرق آسيا، يحدها من الغرب البحر الأدرياتيكي، ومن الجنوب البحر المتوسط والبحر الأيوني، ومن الشرق بحر إيجه ومضيق البوسفور والدردنيل، أما شمالا فتنتهي عند أطراف نهر الدانوب. وتشمل اليوم الجزء الأوروبي من تركيا وبلغاريا ومقدونيا واليونان وألبانيا وصربيا والجبل الأسود والبوسنة والهرسك وكرواتيا. وهي من أفقر المناطق في أوروبا وأكثرها تشعبا عرقيا وثقافيا، دخلت المنطقة تحت حكم الدولة العثمانية بدء بفتوحات السلطان محمد الفاتح في القرن الرابع عشر، واستمر حتى مطلع القرن العشرين في بعض المناطق.

(2) حول أسباب فتنة 1860 في بلاد الشام، أنظر كتابنا: الأمير عبد القادر الجزائري في دمشق - نشاطه السياسي والفكري- (1855-1883)، (الجزائر: دار هومة، 2017)، ص 69-75.

تعتبر سياسة التنظيمات الخيرية Tanzimat - وتعني إعادة التنظيم- من أهم أسباب فتنة 1860 في بلاد الشام، وكانت الدولة العثمانية قد أعلنت عنها بمقتضى مرسومين سلطانيين صدرتا في عهد السلطان عبد المجيد الأول، وهما: " خط شريف جولهانه" 1839 و" الخط الهمايوني" 1856، تحول بمقتضاها الجيش والتعليم والإدارة والقضاء في أثناء فترة التنظيمات (1839- 1876) تحولا جذريا من خلال علمانية أكثر راديكالية، حيث جرى إلغاء الجزية سنة 1856، ووضع نظام ثابت للجندية والضرائب يشمل السكان المسلمين وغير المسلمين. وفي 1847 تشكلت المحاكم المختلطة المدنية والجنائية، وبقوانين الإثبات والإجراءات المستمدة من الممارسات التنفيذية الأوروبية بدلا من الممارسات الإسلامية. وفي عام 1850م صدر القانون التجاري الذي مثل اعترافا رسميا بنظام القانون والقضاء المستقل عن علماء الدين، والتعامل مع القضايا بشكل خارج عن نطاق الشريعة، كما جرت علمنة التعليم.

كانت إحدى نتائج هذه السياسة أن الطوائف التي كانت قد عاشت قروناً طويلة في تعايش حضاريٍ مُثمر بفضل سياسة التسامح الديني التي مارسها الحكم الإسلامي تجاه «أهل الذمة» عموماً والمسيحيين على وجه الخصوص. وهكذا كان تحرك المسلمين ضد المسيحيين في بلاد الشام سنة 1860م ردّاً على



سياسة التنظيمات الخيرية التي كانت تشكّل -في نظرهم- خطراً على الإسلام بما أحرزته من تقدّم للمسيحيين، أو بما نجم عنها من نموّ للنفوذ الأجنبي الذي يستند إليه المسيحيون.

ومن جهة أخرى، لم تراعى سياسة التنظيمات الاختلافات الإثنية والطائفية في ولاية سورية التي كانت تضم العرب والأتراك والتركمان والدروز والنصيرية والروم والموارنة والكاثوليك والبروتستانت والسريان والأرمن، ويتألف من هؤلاء شعب عدده أربعة وعشرون نوعاً من الملل والأديان والمذاهب، ينضمّ إليهم الجزائريون والشراكسة والتتار وغيرهم من المهاجرين. ولم يدر بخلد رجال التنظيمات المشاكل الغنية عن التعريف التي كانت ستعجز عن الإقدام على إدارة هذه الأجناس المختلفة على قاعدة واحدة ومبدأ واحد.

وكان من آثار معاهدات الامتيازات الأجنبية أن أصبح الاقتصاد المحلي مرتبطاً بفلك الاقتصاد الأوروبي، وفتحت السوق السورية للبضائع الأوروبية. فلم يتوان الكثيرون من المسيحيين واليهود عن العمل كوكلاء للمصالح الأوروبية مقابل الثروة الكبيرة التي حصلوا عليها. في الوقت الذي تضرر فيه الجرفيون المسلمون، الذين كان عليهم أن ينافسوا ببضائعهم مستوردة رخيصة من صنع الآلة، فُرضت عليها ضرائب أخفّ من تلك التي فُرضت على منتجاتهم المحلية.

كانت تلك على الأرجح هي الأسباب التي جعلت المسلمين العاطلين عن العمل -بسبب تراجع الحرف المحلية أمام البضائع الأوروبية- يصبون غضبهم على المسيحيين المحليين الذين كان عامّة الناس يقرنونهم بالمصالح الأوروبية.

(للتوسع في أسباب هذه الفتنة أنظر: إسعى مهيب، " دور الأمير عبد القادر في نشر ثقافة التعايش السلمي خلال فتنة 1860 في بلاد الشام"، مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مج(2)، ع16، (عمان: رماح، 10 سبتمبر 2019)، ص 583-588 ؛ وإسعى مهيب، " التنظيمات الخيرية في الدولة العثمانية (1839-1876) - دراسة في أول إحلال للقوانين العلمانية محل الشريعة الإسلامية وأثره في الدولة العثمانية-، دراسة ضمن الملف البحثي: "الشريعة والعلمانية والدولة"، (الكويت: مركز نهوض، 2022). الموقع الإلكتروني: <http://nohoudh-center.com>

(3) أنظر نص الرسالة لدى: شارل هنري تشرشل، حياة الأمير عبد القادر، تر: أبو القاسم سعد الله،

(تونس: الدار التونسية للنشر، 1974)، ص 282.

(4) محمد أبو السعود الحسيبي، "منتخبات من مذكرات محمد أبو السعود الحسيبي الدمشقي"، منشورة ضمن كتاب: سهيل زكار، بلاد الشام في القرن التاسع عشر، (دمشق: دارحسان، 1982)، ص 291.

(5) الأميرة بديعة الحسني الجزائري، وما بدلوا تبديلا، (دمشق، دار الفكر، 2002)، ص 202.

(6) أحمد باشا: والي دمشق عند نشوب فتنة 1860، لم يعط العناية اللازمة لتلك الأحداث الخطيرة، إذ يروي معاصرون أنه ظل ساكتا حتى اعتقد البعض أن تلك الأحداث صنيعا للسلطان وأن سكوته نابع عن أمر شاهاني، ولكن الباب العالي لم يلبث أن طالبه بالقدوم إلى الأستانة، وأوفد خالد باشا المصري للنظر في أمر خيانتة، فسافر أحمد باشا إلى بيروت ومنها إلى الأستانة، حيث عزل من منصبه وأرسل مرة إلى دمشق لينظر في أمره فؤاد باشا - ناظر الخارجية المرسل إلى دمشق بصلاحيات غير محدودة لإعادة النظام فيها -، فحاكمه يوم 8 سبتمبر 1860م محاكمة سرية في مجلس خاص حضره العلماء والأعيان، فحكم عليه وعلى عدد من ضباطه بالإعدام، وأعدموا رميا بالرصاص. (للمزيد أنظر ترجمته لدى: عبد الرزاق البيطار، حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر، ج(1)، (بيروت: دار صادر، 1993)، ص 260-269).

ومن جهته، كان الأمير قد اتصل بوالى دمشق أحمد باشا منذ بدء الحوادث في لبنان، وعبر له عن تخوفه من وصول الفتنة في دمشق، ولكن الوالى لم يتعامل مع الأحداث بجدية، حيث أكد للأمير أن أخبار وصول الحوادث إلى دمشق ليست سوى محض إشاعات، وقد كرر الأمير الذهاب إلى الوالى عدة مرات مجددا له مخاوفه، ولكن بدون جدوى. (تشرشل، ص 283؛ مشاقفة، ص 246).

(7) ميخائيل مشاقفة، "مشهد العيان بحوادث سوريا ولبنان"، منشور ضمن كتاب: سهيل زكار، مصدر سابق، ص 249؛ محمد بن عبد القادر الجزائري، تحفة الزائر في تاريخ الجزائر والأمير عبد القادر، ج(2)، تحقق: ممدوح حقي، (بيروت: دار اليقظة العربية، 1964)، ص 633.

(8) كانت الحكومة الفرنسية تقف وراء هذا العدد الكبير من الجزائريين الذين أصبحوا تحت إمرة الأمير، فقد قامت كتمهيد لبدء العمل في تنفيذ مشروع المملكة العربية في بلاد الشام، بتشجيع الهجرة الجزائرية إلى هذه البلاد أيضا، حيث تم انتقال عدد كبير من الجزائريين بإيعاز من الحكومة الفرنسية إلى سوريا، خاصة في الفترة الممتدة من 1857 إلى 1860، وتعدت الحكومة الفرنسية بتوفير جميع وسائل هذه الهجرة، حيث وفر قناصلها بالمشرق أسباب الإقامة والعيش لجموع المهاجرين.

بيد أن الدعم الذي حصل عليه المهاجرون الجزائريون إلى بلاد الشام من السلطات الفرنسية هناك، لم يكن العامل الوحيد لتزايد أعداد الهجرة إليها، فقد شجعت السلطات العثمانية من جهتها هذه الهجرة، بمنح جموع المهاجرين أراضي للزراعة وإعفاءهم من الضرائب ومن الخدمة العسكرية لمدة محدودة والسماح لهم بالسكن في أي مكان يرغبون في الاستقرار فيه معتبرة إياهم من رعاياها.



ومن جهته دفع استقرار الأمير في دمشق بكثير من العائلات الجزائرية إلى اتخاذ قرار الهجرة إلى بلاد الشام، وساهم الأمير بقدر وافر في توطين المهاجرين الجزائريين هناك. حيث توسط لهم لدى السلطات المحلية لحل مشاكلهم القانونية والسياسية. (للمزيد أنظر: إسعى مهيبيل، الأمير عبد القادر الجزائري في المشرق (1853- 1856)، (الجزائر: وزارة المجاهدين، 2022، ص 118، 119)..

(9) وهو ما يؤكد تقرير القائم بأعمال القنصلية الفرنسية في دمشق السيد لانوس (La nusse) بتاريخ 19 حزيران (يونيو) 1860، وكان مما جاء فيه: " سألني الأمير إن كان بإمكانه الاعتماد على القنصلية لتأمين المال اللازم لتسليح ألف جزائري، وقد ترددت في البدء بالسماح للأمير باتخاذ هذا الإجراء المتطرف لعدم اعتقادي بوجود خطر حقيقي، وأراني الآن مضطرا للعودة عن رأيي فالخطر مداهم، لذلك سمحت للأمير بالإتفاق على جميع الترتيبات التي يراها ضرورية".

Marcel, Emerit, "La crise syrienne et L'expansion économique Française en 1860". In: revue historique (n. p): presses universitaires de la france, Avril-Juin 1952), P216.

أما الرواية الماروني أنطون ضاهر الكسرواني فذكر أن القنصل الفرنسي في دمشق هو الذي التجأ إلى الأمير عبد القادر، وأنه دفع له المال اللازم لتعيين الجزائريين وتزويدهم بالسلاح، بعد أن استلم المال من تجار المسيحيين على ذمة القنصلية. " منتخبات من رواية مارونية عن حوادث 1860"، منشورة ضمن كتاب: سهيل زكار، مصدر سابق، ص 381.

(10) من مقابلة شخصية مع الأميرة بديعة الحسني الجزائري يوم الأحد 14 ديسمبر 2003 بمنزلها بدمشق.

(11) تشرشل، المصدر السابق، ص 284.

(12) مؤلف مجهول، حسر اللثام عن نكبات الشام، (مصر: د ن ، 1895)، منشور ضمن كتاب: سهيل زكار، مصدر سابق، ص 231، 232.

(13) محمد بن عبد القادر الجزائري، تحفة الزائر، ج(2) ، ص634 ؛ مشافة، المصدر السابق، ص 253.

(14) تشرشل، المصدر السابق، ص 285، 286؛ الكسرواني، المصدر السابق، ص 382.

- (15) ديفيد دين كومنز، الإصلاح الإسلامي (السياسة والتغيير الاجتماعي في سوريا أواخر العهد العثماني، تر: مجيد راضي، (دمشق: دار المدى، 1999)، ص 51.
- (16) محمد بن عبد القادر الجزائري، تحفة الزائر، ج(2)، ص 634.
- (17) فقد ظل الأمير يؤكد على أنه لم يقيم إلا بما توجبه عليه فرائض الدين ولوازم الإنسانية. (أنظر مثلا: رسالته إلى الإمام شامل، في التحفة، ج(2)، ص 663، 664 : وتقرير للقنصل البريطاني في دمشق إلى وزير خارجيته لدى: عادل الصلح، سطور من الرسالة (تاريخ حركة استقلالية قامت في المشرق العربي سنة 1877، (بيروت: د ن ، 1966)، ص 81.
- (18) حسر اللثام، ص 233، 234 : محمد بن عبد القادر الجزائري، تحفة الزائر، ج(2)، ص 634.
- (19) Charle-Robert, Ageron “Abd el-kader souverain d’un royaume Arabe d’orient” in revue de l’oxidant musulman et de la médétérannée, No (spécial), (1970), P18.
- (20) كومنز، المرجع السابق، ص 51.
- (21) هاينريش فون، مالتسان، ثلاث سنوات في شمال غربي إفريقيا، ج(2)، (الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1979)، ص 74.
- (22) كومنز، المرجع السابق، ص 51.
- (23) حسر اللثام، المصدر السابق، ص 238، 239.
- (24) الجنرال دي بوفور دوهتيول (Général de Beaufort d’Hautpaul) : كان قد شارك في حرب إبراهيم باشا ضد الدولة العثمانية، حيث قضى سنتين في سوريا في خدمة محمد علي باشا، فأصبح من أكثر الضباط الفرنسيين معرفة بشؤون المنطقة.
- Emerit, op. Cit., p 229.
- (25) الصلح، المصدر السابق، ص 75 : برونو إيتين، عبد القادر الجزائري، تر: ميشيل خوري، (الجزائر: المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر، 2001)، ص 311.
- (26) وأرفقه بكتاب شكر خاطب فيه الأمير بكل التفخيم والاحترام.
- (27) مشافة، المصدر السابق، ص 266.
- (28) فؤاد باشا: ولد في الأستانة سنة 1815م، والده عزت ملا بن كيجه زاده أحد الشعراء والعلماء في زمانه. توجه في مقتبل حياته توجها علميا فدخل المكتب الطبي الذي أسسه السلطان فؤاد محمود الثاني في سراي غلطة، ثم أصبح قائمقام، وعند ذهاب جواهر باشا جنكل واليا على طرابلس الغرب تعين فؤاد



(أفندي) طبيباً معه. توسم مصطفى رشيد باشا أثناء توليه نظارة الخارجية فيه مستقبلاً باهراً في السياسة، فحرضه على ترك الطب فتركه وتعين مترجماً في الباب العالي، ثم صار مترجم أول للديوان الهمايوني، تعين سنة 1840 كاتباً أول لسفارة الدولة العثمانية في لندن، كما تعين بعدها سفيراً مؤقتاً لإسبانيا والبرتغال. عاد بعدها إلى الأستانة فعين ترجماناً للديوان الهمايوني، ثم تعين في ديوان (أمدي همايون) أي ديوان الإستقبال الهمايوني. كلف في سنة 1849 بمهمة في الأفلاق والبغدان فقام بها على أحسن وجه، فأرسل من هناك إلى بطرسبورغ سفيراً، وفي أثناء وجوده بها عين مستشاراً للصدارة العظمى. كما نجح في مهمة خاصة كلف بها في مصر فولاه السلطان نظارة الخارجية مكافأة له. وفي سنة 1856 عين مندوباً لمؤتمر باريس، ثم عين في 1860 مندوب العثماني في اللجنة الدولية التي تشكلت للتحقيق في أحداث فتنة 1860 في بلاد الشام فآظف جسارة في وجه المندوبين الأوروبيين الذين سعوا لفرض عقوبات وغرامات ضخمة على المسلمين لصالح المسيحيين. تقلد فؤاد باشا منصب الخارجية خمس مرات، والصدارة العظمى مرتين، وفي فترة صدارته الثانية أضيفت إليه السرعسكية (وزارة الحرب). أصيب فؤاد باشا في أواخر حياته بمرض القلب فسافر للعلاج في فرنسا، وتوفي بها سنة 1869م وعمره خمسون سنة. (للمزيد أنظر: جرجي زيدان، تراجم مشاهير الشرق في القرن التاسع عشر، ج(1) ، (القاهرة: مؤسسة هنداوي، 2012)، ص 253-2257).

(29) إميل خوري وعادل إسماعيل، السياسة الدولية في الشرق العربي من سنة 1789 إلى سنة 1958 ج(3). (بيروت: دار النشر للسياسة والتاريخ، 1961)، ص 275.

(30) فلاديمير، لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية الحديث، تر: عفيفة البستاني، (موسكو: دار التقدم، 1971)، ص 164.

(31) ما أن وصل فؤاد باشا إلى دمشق حتى شرع باتخاذ التدابير اللازمة لفرض الهدوء والأمن، فأعلن الأحكام العرفية، وأمر بتشكيل محكمة خاصة، قامت بالنظر في أمر بعض من اشتركوا في أحداث الفتنة، فحكمت على مائة وأحد عشر شخصاً بالإعدام رمياً بالرصاص، وبالشنق على نحو سبعين شخصاً، وبالنفى على نحو أربعة آلاف شخص من العامة، وعلى بعض الأعيان والوجوه قدر عددهم بمائة وخمسة وأربعين، وبالإعدام غيايباً على ثلاثمائة وثمانين، وبالسجن المؤبد على ثلاثمائة وسبعة وعشرين آخرين. (نعمان، القساطلي، كتاب الروضة الغناء في دمشق الفيحاء. (دم: مكتبة السائح، 1876)، ص 91، 92؛ الصلح، ص 75؛ مشاقفة، ص 266).

وكان من جملة إجراءات فؤاد باشا أيضا، انتخاب مجلس من بين أعيان دمشق مسلمين ومسيحيين، مهمتها التحقيق في الأموال المسلوقة من المسيحيين، وأقاموا دعاوى على المسلمين، فحصلوا على تعويضات معتبرة للمسيحيين. (الحسي، ص 313، 314 : مشاقفة ، ص 266).

وقام فؤاد باشا بفرض ضريبة على ولاية الشام قدرت بتسعين ألف كيس، منها خمسة وعشرون ألف كيس على مدينة دمشق وحدها. ولم يُستثن منها سوى الأمير عبد القادر والجزائريين الذين معه. (Gross, op. Cit., p46)

(32) الصلح، المصدر السابق، ص 75 : إميل وعادل، المرجع السابق، ص 277.

(33) من رسالة الأمير إلى السلطان العثماني ردا على رسالة شكر أرسلها له هذا الأخير مع إنعامه عليه بالنيشان المجيدي من الدرجة الأولى تقديرا لدوره في إخماد فتنة 1860 في بلاد الشام. (وثيقة محفوظة بالأرشيف العثماني في استانبول، نشرها أحمد توفيق المدني ضمن مقالته: " الأمير عبد القادر الجزائري وحوادث سوريا المحزنة والدولة العثمانية"، مجلة التاريخ، عدد خاص (الجزائر: النصف الأول من سنة 1983)، ص 8.

(34) نابوليون الثالث: هو شارل لويس نابوليون بونابرت، ولد بباريس في 20 أبريل 1808 وهو ابن شقيق نابوليون الأول، تربى في سويسرا بعد سقوط النظام الإمبراطوري سنة 1815. التحق بالمدرسة العسكرية بسويسرا، حيث تخرج برتبة ضابط في سلاح المدفعية. نفي في سنة 1836 إلى البرازيل ومنها إلى الولايات المتحدة الأمريكية، ومنها انتقل إلى بريطانيا. عاد إلى فرنسا سنة 1848 بعد سقوط النظام الملكي. انتخب رئيسا للجمهورية الفرنسية الثانية، وفي 2 ديسمبر أعلن نفسه إمبراطورا. من أعماله: إطلاق سراح الأمير عبد القادر الجزائري وخوضه العديد من الحروب القارية. قام بزيارة الجزائر مرتين: الأولى في شهر سبتمبر 1860، والثانية في ماي 1865. أعلن الحرب على بروسيا في جويلية 1870. وبعدها نفي إلى بريطانيا، وفيها توفي يوم 9 جانفي 1873. (نادية طرشون، " سياسة نابوليون الثالث العربية"، مجلة دراسات وأبحاث، ع 26 مارس 2017، ص 335).

(35) إميل وعادل، ص 267 ، 268. وترجع فكرة إنشاء مملكة عربية بالمشرق إلى سنة 1852، حسب ما جاء في مذكرات الجنرال ماك ماهون (Mac Mahon)، الذي ذكر أن نابوليون الثالث فكر آنذاك بحماس كبير في إحياء دولة عربية بالمشرق، وذلك عندما قام بتسريح الأمير عبد القادر، حيث كان يهدف من وراء تسريحه له أن يرسله إلى بيروت مزودا بدخل مرتفع وذلك لكي يمنحه نفوذا وتأثيرا بين الشعوب العربية في تلك المنطقة.

Mémoire du maréchal Mac Mahon, duc de Magenta, Souvenirs d'algerie, (Paris : n.pub, 1932),²⁸p130.



(36) إميل وعادل، المرجع السابق، ص 225 ، 267 ، 268 : اتينين، المرجع السابق، ص 289 : كومنز، المرجع السابق، ص 51.

(37) Gross, op. cit., P40.

(38) إتينين، المرجع السابق، ص 328 ، 329.

(39) Emerit, op. cit ., P219.

(40) Ageron, op. cit., P21.

(41) إميل وعادل، المرجع السابق، ص 272.

(42) المرجع نفسه، ص 277.

(43) نفسه، ص 277.

(44) Ageron, op. cit., P24

(45) أشرفية صحنايا، قرية تقع بضواحي دمشق، كان للأمير أرضاً فيها.

(46) محمد بن عبد القادر الجزائري، تحفة الزائر، ج (2) ، ص 635.

(47) إميل وعادل، المرجع السابق، ص 277.

(48) الصلح، المصدر السابق، ص 81 ، 82.

(49) أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج (5)، (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1998)، ص 550؛ كومنز، المرجع السابق، ص 51.

(50) Ageron, op. cit., pp 28, 29.

(51) أدرنة: مدينة تقع في أقصى الجهة الشمالية الغربية من الجزء الأوروبي لتركيا اليوم، بالقرب من الحدود مع بلغاريا واليونان.

(52) فريتز، شتبيات، "تغلغل المفاهيم السياسية الاجتماعية في القرن التاسع عشر، (إسهام في دراسة الوعي السياسي في بلاد الشام)"، المؤتمر الدولي الثاني لتاريخ بلاد الشام، (1939-1516)، (دمشق : جامعة دمشق، 1978)، ص 611.

(53) Aliezer, Tauber, "Le mouvement d'indépendance en syrie", in Revue itinéraires, (Alger : fondation Emir Abdel Kader, No 6 (spéciale), juin 2003, p82.

(54) شتبيات، المرجع السابق، ص 611.

(55) الصلح، المصدر السابق، ص 92، 93.

(56) حسن تقي الدين الحصني : من علماء دمشق السنيين. أنظر: Gross, op. cit., p 248 ؛

الصلح، المصدر السابق، ص 94؛ Tauber, op, cit., p 28

(57) وقد ذكر أسماء ممثلي جبل عامل فيه وهم: السيد محمد الأمين، العالم الجليل، وهو من الأشراف الحسينيين، والحاج علي عسيران، رأس الأسرة العسيرانية المعروفة في صيدا، والشيخ علي الحر الجبعي، قاضي الشيعة في صور، وشبيب باشا الأسعد الوائلي من زعماء الشيعة. (تاريخ جبل عامل، (دم: دار متن اللغة، دت)، ص 208).

أما أهم وجهاء السنة فهم بالإضافة إلى أحمد الصلح زعيم الحركة، وابنه محمود منح الصلح: الشيخ أحمد عباس الأزهرى، أحد علماء السنة في بيروت، وإبراهيم الجوهري، الذي كان لسنوات عدة رئيساً لبلدية صيدا، وحسين أفندي بيهم، الممثل المسلم لبيروت في أول برلمان عثماني، وحسن تقي الدين الحصني، أحد أعيان دمشق السنيين. (Gross, op.cit., p 248)

(58) آل صفا، المصدر السابق، ص 208.

(59) الصلح، المصدر السابق، ص 98؛ Gross, op, cit., p 248

(60) الصلح، ص 98.

(61) آل صفا، المصدر السابق، ص 208.

(62) الصلح، ص 98.

(63) "دمر" إحدى ضواحي دمشق، امتلك الأمير بيتا فيها، وهو البيت الذي توفي فيه.

(64) الصلح، المصدر السابق، ص 100.

(65) المصدر نفسه، ص 100، 101.

(66) الطيباوي، ص 781؛ الصلح، ص 126 ؛ Gross, op. cit., P 248

(67) الصلح، ص 126 ؛ Gross, op. cit., P 248

(68) آل صفا، المصدر السابق، ص 208.

(69) وذلك في مستهل الجزء الثاني من كتابه التحفة، حين انتقل من التأريخ لمقاومة الأمير إلى التأريخ لحياته في المشرق.



(70) من وثيقة عثمانية مؤرخة في 20 أغسطس 1860، ومصنفة في الأرشيف العثماني تحت الرقم: I.MMS, 864-1، منشورة ضمن كتاب: الجزائر في الوثائق العثمانية، (أنقرة: رئاسة الوزراء التركية: المديرية العامة لدور المحفوظات – رئاسة دائرة الأرشيف العثماني، 2010)، ص 378.

(71) كومنز، ديفيد دين: الإصلاح الإسلامي: السياسة والتغيير الاجتماعي في سوريا أواخر العهد العثماني، تر: مجيد راضي، (دمشق: دار المدى، 1999)، ص 51.